اللامساواة التي انفجرت في فرنسا ستلسع العالم

السياسة البريطانية هي الأفضل في الاعتراف بالاختلافات

ترجمة: زينب محمد

بقلم: ايمانويل وولرشتاين

شهدت فرنسا في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٥ تمرداً للطبقات الفقيرة استمر اسبوعين، فقد اشعلت مجموعات من الشباب ومعظمهم منحدرين من شمال أفريقيا أو من أفريقيا جنوب الصحراء. النار في السيارات وقذفت الشرطة بالحجارة، وكان ذلك إلى حد ما اشبه بالثورة التي حدثت في العالم في العقود الأخيرة ولكن لها أيضاً تفسيراً فرنسياً خاصاً، فقد برزت بعنق كالعنقاء، وقد اخمدتها قوات الدولة ولكنها لم تنته، وقصتها بسيطة للغاية، فقد شاهد ثلاثة شباب الشرطة توقف شباباً آخرين وتطلب هوياتهم، وهذا يحدث على نحو روتيني في فرنسا للشباب الملونين الذين يعيشون معزولين في مساكن مهدمة في الضواحي، حيث الاحياء أشبه بمعازل وهذه المجمعات السكنية مأوى للشباب العاطل عن العمل، وغير المتعلم والذين تقل فرصهم في الحصول على عمل أو حتى في النشاطات الأخرى كالرياضة والمراكز الثقافية. ما حصل ان هؤلاء الشبان هربوا عند تدقيق هوياتهم لأنهم غالباً ما يساقون بصورة باردة وحمقاء إلى الحجز في مراكز الشرطة حيث يتعرضون في الغالب إلى المضايقة ويبقون هناك لعدة ساعات حتى يأتي ذووهم لاعادتهم. في هذه المرة قفز الشباب من فوق جدار ونزلوا إلى محطة كهربائية فرعية حيث قتل اثنان منهما بالصعقة الكهربائية، وكانت هذه الشرارة التي اشعلت التمرد كان تمراداً ضد الفقر، والبطالة، والتصرفات العنصرية التي تصدر عن الشرطة الفرنسية وقبل كل هذا عدم قبولهم كمواطنين ولأنهم أقلية ثقافية شعروا بأن من حقهم الحفاظ عليها. ويبدو أن الحكومة الفرنسية أولت اهتمامها بقمع التمرد اولاً ونجحت في ذلك وفي الحقيقة فان رئيس الوزراء ووزير الداخلية وهما متنافسان شديدان في الترشيح المقبل للرئاسة ، أكدا على ان أيا منهما لن يتساهل بشأن التمرد.

يذهلني ان يفاجأ الناس عندما تتمرد الطبقات المتدنية، والشيء المثير للدهشة هو انهم لا يقومون بذلك كثيراً. ان تضافر الظلم والفقر والعنصرية وغياب الأمل على المدى القصير أو حتى المتوسط يؤدي بالتأكيد إلى التمرد وان ما يقلل التمرد هو الخوف من القمع الذي غالباً ما يكون سريعاً، غير ان القمع لا يبدد الغضب اطلاقاً. ويقول رئيس الوزراء دومينيك دوفيلبان ان هذه الثورة ليست بالسوء الذي كانت عليه ثورات لوس انجلس التي حدثت عام ١٩٩٢ عندما وقع فيها (٥٤) ضحية وجرح فيها ألفا شخص، ربما ولكنها ليست مدعاة للفخر، ففي عالم اليوم، فان مدن العاصمة مليئة باناس يضاهون المتمردين في فرنسا من فقر وبطالة، وتهميش اجتماعي وتسميتهم بانهم (مختلفون) فان كانوا مراهقين فلديهم القوة على التمرد، إذ ليس لديهم مسؤوليات اسرية تمنعهم من ذلك، فضلاً عن ذلك فان الغضب متبادل، إذ تشعر الاغلبية من الطبقات المرفهة بالخوف من هؤلاء الشباب بسبب الخصائص التي يمتلكونها على وجه الدقة وتشعر الطبقات الأغنى بان الشباب الفقراء يميلون إلى عدم الخضوع لسلطة القانون وأنهم (مختلفون) ويميل العديد من الطبقات الأغنى ولكن ليس جميعهم إلى تأييد الاجراءات الشديدة لاحتواء عمليات التمرد هذه، بما فيها الاقصاء الكلي عن المجتمع بل وحتى عن البلد. وفرنسا إلى حد ما صورة مغالية لما نجده في أي مكان ليس في أمريكا الشمالية وبقية أوروبا بل في الجنوب مثل البرازيل ومكسيكو والهند وجنوب أفريقيا، وفي الحقيقة من الصعب الاعتقاد بعدم وجود هذه القضية في بلدما، والمشكلة مع فرنسا هو ان الكثير جداً من مواطنيها قد رفضوا الاعتراف بانها مشكلة فرنسية، وتسمي فرنسا نفسها على انها بلد القيم العالمية، حيث لا يمكن للتمييز ان يحدث لان بوسع كل واحد ان يكون شخصاً فرنسيا إذا كانوا على استعداد للاندماج بصورة كلية، والحقيقة هي ان فرنسا كانت على الدوام (نعم اقول على الدوام) بلد الهجرات وفي عهد النظام السابق وحتى في النصف الأول من القرن التاسع عشر فان الناطقين بالفرنسية من غير الفرنسيين (وكان عددهم ٥٠٪ حتى الثورة الفرنسية) وقد هاجروا إلى باريس والمدن الشمالية الأخرى، وبعد ذلك جاء الايطاليون والبلجيكيون والكورسيكليون.

ثم جاء البولونديون وبعدهم البرتغاليون والاسبان وفي الاربعين عاماً الماضية جاء الافارقة من شمال وجنوب الصحراء ومهاجرين مما كان يعرف بالهند الصينية الفرنسية، وفرنسا بلد متعدد الثقافات بامتياز ما تزال تعيش. حلم اليعاقبة في التماثل. ان عدد الذين يمارسون الكاثوليكية ينخفض بينما يرتفع عدد الذين يعتنقون الاسلام يومياً. ومن نتيجة ذلك نقاش اشبه بالهذيان لأكثر من عقد حول ما يجب عمله بشأن الفتيات المسلمات اللاتي يرغبن بلبس الحجاب عند الذهاب إلى المدرسة ويرى اليمين العنصري ان لبس الحجاب تحد للفرنسية وللمسيحية ان اردنا الحقيقة. اما اليسار التقليدي أوعلى الأقل قسم كبير منه. فيراه تحدياً للعلمانية المقدسة إلى أبعد حد.

ويتفق الطرفان على تحريم الحجاب قانونياً (ولكي نكون متوازنين، الرموز المسيحية واليهودية الكبيرة أيضاً). ولهذا السبب طرد عدد من الفتيات المسلمات من المدرسة، وكان هناك اعتقاد بان القضية قد حلت نوعاً ما. ان ما يجدر ملاحظته حول التمرد في فرنسا هذه المرة هي انه لم يركز على القضايا الدينية، وعلى سبيل المثال، لم ينجم عنه تقريع مناهض للسامية، لان في فرنسا عددا كبيرا من اليهود الفقراء الذين يعيشون في المجمعات السكنية نفسها وكانت هناك توترات اسلامية . يهودية أو بالاحرى فلسطينية . اسرائيلية في العقدين الماضيين غير ان تلك القضية قد أهملت، لقد كان التمرد الفرنسي ثورة عقوبة وتلقائية، ومثل كل الثورات التلقائية لم يكن قادراً على المقاومة أو الثبات لفترة طويلة ولكنه مثل كل انواع التمرد.

قد يتكرر ان لم يقض على اللامساواة الكبيرة ولا يبدو ان السلطات الفرنسية تبذل جهوداً كبيرة لانهاء اللامساواة (ولا السلطات في أي مكان آخر في العالم) فنحن نعيش في عصر يؤكد على اللامساواة ولا يحققها ولهذا فاننا في عصر ازدياد التمرد.

وعلى صعيد متصل. تقارن (دانييل جولي) مديرة مركز البحوث حول العلاقات الاثنية في بريطانيا . وهي فرنسية عاشت في ما وراء المانش منذ أكثر من ثلاثين عاماً، تقارن أزمة الضواحي الفرنسية بالهياجات التي اندلعت في برمنغهام ببريطانيا عام ١٩٨١ وتحلل الدروس التي يمكن استنتاجها من المثال البريطاني إذ تقول: كنت في برمنغهام عندما اندلعت الهياجات الأولى في حي هاندسورث عام ١٩٨١ وانتشرت إلى بريكستن والى مدن أخرى، وفرنسا اليوم في وضع يشبه الوضع الذي كانت فيه بريطانيا قبل أكثر من عشرين عاماً لعدة اعتبارات فقد كان هاندسورث حي تقطنه أغلبية من سكان جزر الانتيل مع نسبة اضعف من الهنود والباكستانيين ومن بين الشباب الذين تمردوا كان الكثير منهم من الجيل الثاني، وقعت مواجهات مع الشرطة بسبب الاستجواب اولاً، لماذا؟ يجب ان نقول ذلك بقسوة، لانها كانت عنصرية مثلما كانت بعض افراد الشرطة الفرنسية، وكان مطلقو هذه الهياجات متشابهين في بريكستن، وكانت احياؤهم محرومة اجتماعياً في مجالات التعليم والعمل. احياء تمارس فيها التمييز العنصري والعنصرية وبخاصة تجاه الشباب المنحدرين من الأقليات الأثنية والذين لم يكن للشباب فيها على الاطلاق صوت للتعبير وابداء الرأي، وهذه نقطة أساسية ومهمة، ان ما حدث في بريطانيا يسمح لنا بتأمل الوضع في فرنسا، فبعد جلاء الاستعمار عن الانتيليين البريطانيين حصل رعايا دول الكومونويلث الذين جاءوا للاقامة في بريطانيا على وضع المواطنين البريطانيين وكان لهم صوت سياسي وتقلدوا مناصب في حزب العمال.

ومن ناحية أخرى فان هذا الجيل الأول سرعان ما كون نسيجاً مترابطاً قوياً جدا مما تاح ممارسة الضغط والحصول على تصويت على قانون عام ,١٩٧٦ وقانون العلاقات العرقية نص يسمح بمحاربة التمييز العنصري المباشر وغير المباشر، وكان يحق للجنة من اجل المساواة العرقية المنبثقة عام ١٩٧٦ المشاركة بدعاوى باسم ضحايا التمييز وكانت لديها صلاحيات الاستجواب الشخصي، وكانت مستقلة تماماً، ولها مكاتب ووسائل تمويل، وكانت هناك أيضاً برامج تحديثية للمدن وصناديق كبيرة في المدن الداخلية، لان المهاجرين على عكس فرنسا كانوا يقطنون مراكز المدن المدمرة غير ان قانون عام ١٩٧٦ الاساسي هنا كان يضم أيضاً عبارة تطالب البلديات والنواحي بوضع أساليب محلية حقيقية لمحاربة التمييز.

وأثارت هذه الأساليب الحديثة الكثير من الترقب، لكن فقدان الارادة هو الذي أفشلها، والى خيبة الأمل هذه تضاف ظاهرة الجيل الثاني الذي وجد نفسه مبعداً من قبل اسلافه عن المشاركة في الحياة السياسية التي ما كان يرى ان له الحق فيها ويفسر هذه الحرمان من الحق سبب الهياجات، وكانت الصدمة هائلة بالنسبة للمجتمع البريطاني، وفي بريطانيا هناك تقليد في التحقيق المستقل تقوم به شخصية لا جدال عليها، وفي عام ١٩٨١ وبعد انطلاع الهياجات، عهدت إلى (لورد سكارمان) مهمة التحقيق الكبير بشأن الشرطة، واعلن سكارمان عن عنصرية الشرطة مشيراً إلى انه لم يكن هناك ما يكفي من شرطة الضواحي في هذه الاحياء، وكانت الاقليات الاثنية فيها ضعيفة التمثيل وكانت اللغة المستخدمة تجاهها غير مقبولة، ووجدت مارغريت تاتشر رئيسة الوزراء المحافظة آنذاك نفسها مرغمة على الاستماع إلى هذه الاستنتاجات واستمر عمل لورد سوان في عام ١٩٨٥ حول برنامج (التعليم للجميع) وطرح هذان التقريران سياسة تعدد الثقافات وكانت سياسية مناهضة للتمييز. لكن ما الاجراء الذي تبنته فرنسا في عام ١٩٨٣؟ كان تعدد الثقافات قد شجب في فرنسا واعتبر نزعة طائفية واستخدمت كلمة طائفية بشتى الطرق اما في بريطانيا فهذا البلد تاريخياً هو مجتمع المجتمعات والطوائف (مملكة متحدة فيها العديد من الهويات الاقليمية مع لا مركزية متقدمة، وان الارث الموروث من الاستعمار الفرنسي هو سياسة التشابه أو التماثل، وبريطانيا نفسها كانت فيها ممارسة استعمارية، ممارسة الحكم غير المباشر، الذي يقوم على الاعتماد على مندوبين محليين، ممارسة أعادت استخدامها: فقد سلك البريطانيون طريق رابطات واتحادات المجموعات ذات الاصول الاثنية لتطوير الأمور، وبعد الهياجات في الثمانينيات فهمت البلديات انه كان يجب استخدام قانون عام ١٩٧٦ مع مجالس المساواة العرقية على سبيل المثال، ثم كانت هناك مرحلة الاحصاء الكبير في عام ١٩٩١ والذي طرح قضية اصول الشعوب التي هي من السلالات البيضاء كالانتيليين والآسيويين.. الخ وصدم هذا الفرنسيين: لكن هذا لا يمنع من ان تكون هذه هي الطريقة الوحيدة للقيام بالتشخيص، ففي مطلع التسعينيات، احصت بلدية برمنغاهم ان ٢٠٪ من الشعب كانوا ينتمون إلى أقلية اثنية وان ٦٪ منهم في بلديتها فقط.

وكان معدل المشاركة الانتخابية أكثر من ٧٠٪ بالنسبة للأقليات المسلمة و٦٢٪ للبريطانيين الأصليين، ولكن كان هناك بعض الاخطاء، بين المجموعات المسلمة، فالجيل الأول من الرجال احتكر قيادة الاتحادات والرابطات والتفاوض مع البلديات وبخاصة في شمال إنكلترا حيث كان تأثير الأزمة الاقتصادية كبيراً، ويضاف إلى هذا مشكلة الزواج الاجباري من داخل المجموعة نفسها وبخاصة بالنسبة للنساء في المجموعة الباكستانية، وهذا يدفع بالرجل إلى الذهاب إلى باكستان للزواج بامرأة لا تتحدث الانكليزية وتنتمي إلى جيل المهاجرين الأول، وأخيراً فان هذه السياسة شجعت أحياناً على العمالة الاستعمارية الجديدة.

ولكن يبقى هناك جانبان ايجابيان جداً الأول هو وجود وسائل فعالة ضد التمييز انتهت بفرض تبني مصطلح معين، ومنع استخدام اللغة والالفاظ المهنية وتشجيع الحصول على عمل.. وقد قمت ببحث حول المسلمين في السجون الفرنسية والبريطانية مع باحثين آخرين وإليكم احد أكثر الملامح التي تحمل الكثير من المعاني والدلالات: هنا، لم يعد يجرؤ حراس السجن على استخدام العبارات المهنية، وان فعلوا، فانهم يتعرضون للعقاب، فهناك مكتب للعلاقات الأثنية، ووكيل مكلف بالعلاقات الاثنية واعلانات ضد التمييز.

وفي بداية الثمانينيات، لم يكن في بريطانيا معلمون من أصول اثنية وهذه المهن تفضلها النساء الباكستانيات والهنديات، اما الفائدة الكبيرة الثانية من السياسة البريطانية فهي الاعتراف بالاختلاف فالشباب يريدون الاعتراف بهويتهم الدينية أو الثقافية ولكنهم لا يتطابقون مع هوية آبائهم انها هوية تشكلت حديثاً، تأخذ ينظر الاعتبار حقيقة نموهم وعيشهم ودراستهم في بريطانيا، وهذا لا يعني بأنهم يريدون ان يكونوا متشابهين، فالاعتراف بهذا الاختلاف يسمح للفرد بالفخر بأصوله، وان ما اكتشفته في فرنسا هو ان الشباب المغاربة أو الافارقة قد وصل بهم الأمر إلى الخجل من أصولهم، وان المجتمع الفرنسي يرفضهم وهم يعيشون في المناطق المهجورة وهذا ما أدى إلى الهياج.

اما عن محاولات لندن، والترغيب الذي يقوم به الاسلام الراديكالي، والذي قالت فرنسا انها دليل على الفشل البريطاني فتقول (دانييل جولي): حذار من الخلط: فنحن نخلط في الغالب بين الاسلام التكاملي المتزمت والإسلام الراديكالي الذي يعلن الجهاد والمحاولات الانتحارية، وهذا في غاية الخطورة.

أعود إلى السجون، ففي فرنسا فان كل ما تتطلبه الممارسات الدينية كصلاة الجماعة مرفوض بنسبة ٩٩٪ ويعين مدراء السجون القليل جداً من الائمة لانهم يخشون من الاسلام الراديكالي، والممارسة الدينية في السجون البريطانية هي على العكس تماماً من السجون الفرنسية محترمة، وعلى العكس، فاننا لم نجد في بريطانيا في الفترة التي سبقت محاولات لندن معتقلين مسلمين يعلنون الجهاد أو معجبين باسامة بن لادن بينما جمعنا هذا النوع من خطب الاعجاب (بالقاعدة) من السجون الفرنسية وكذلك مقارنة الشرطة الفرنسية بالشرطة الإسرائيلية إزاء الانتفاضة، مع تشبيه قوي جداً بالقضية الفلسطينية، وفيما يتعلق بالمحاولات يجب ان لا نهمل ثقل السياسة الخارجية لتوني بلير الذي خرق الاتفاقات الضمنية مع المجتمع المدني عندما اشرك بلاده في حرب افغانستان ثم حرب العراق، وجعل الشباب يشعر باضطهاد العالم الإسلامي، وبقي أمر واحد وهو ان الاسلام في فرنسا يشوه بطريقة أخطر مما في بريطانيا، ولدى بعض الشباب يصبح تعظيم الاسلام وتمجيده وسيلة لاتهام نظام ذويهم ونظام المؤسسات، نوع من القانون الإسلامي ضد الجميع، ولكنه على العكس لدى النساء الباكستانيات الشابات اللاتي يمتلكن مستوى معينا من التعليم والثقافة فانه يصبح اداة للتحرير والانعتاق فهو يعينهن على النأي عن النزعة التقليدية الاثنية الشائعة، وهن يستذكرن القرآن للاشارة إلى ان على الفتيات ان يحصلن على التعليم وعلى المرأة ان تشارك في الحياة العامة، ولنأخذ مثلاً مهماً جدا، هو مثال حركة (اوقفوا الحرب) وهي حركة ضد الحرب في العراق، ترأسها سلمى يعقوب . ٣٠ عاماً، لديها ثلاثة ابناء، يهتم بهم زوجها عندما كانت تجوب العالم، وبعد محاولات الحادي عشر من أيلول عام (٢٠٠١) في نيويورك كان الرجال المسلمون يخشون من العقوبات الإسلامية، وأرادوا ان يبينوا بانهم كانوا مواطنين طيبين ويحترمون القانون والنظام، وخلق غياب الرجال في هذه الحركة فراغاً، واحتلت النساء هذا الفراغ، كما ان مفهوم الاسلام المتزمت هو الآخر مضلل ففي بريطانيا يعتنقه المهاجرون من الجيل الأول وهم يشجعون الرابطات وهؤلاء يندمجون بقوة في المجتمع البريطاني ويلتزمون بقواعده، وفي خطبهم يتحدثون عن الانحطاط الغربي، ومن المهم التمييز بين الهوية الاثنية والهوية الدينية، ومن الواضح ان الاسلام قد دخل إلى اوروبا ما ينبغي الاعتراف بأنه يمتلك القيم نفسها التي تمتلكها الديانات الأخرى.

وعن رد الفعل الفرنسي إزاء اعمال العنف وهل لها صلة بالموضوع قالت: ان فرض حالة الطوارئ عبر قانون ١٩٥٥ يبدو لي امراً لا ينطوي على وعي، فهذا القانون مرادف لمعسكرات الاعتقال، ومرادف للاهانة، وحرب الجزائر، في حين على العكس ينبغي تذليل الاستعمار إزاء الشباب الذين يحملون ماضي أجدادهم عن وعي أو عن غير وعي وربما سيأتي اليوم الذي تعتذر فيه فرنسا، كما ان فرنسا من ناحية أخرى مرغمة على محاربة التمييز بشكل فاعل، بفضل الاتحاد الأوروبي: فهناك توجيهات في هذا الإطار تخص ايجاد فرص العمل وعدم التمييز، وردت في المادة (١٣) من اتفاقية (امستردام) وهذا العمل التشريعي ما يزال قائماً، ويجب تشخيص المرض، فلا يمكن محاربة شيء لا نعرفه، ومجتمعاتنا تواجه اعادة صياغة كاملة، لان اسطورة التماثل والتجانس قد ماتت، وان لم تفعل فنحن نمضي عكس روح العصر اوروبياً وعالمياً، وروح العصر هو الاعتراف بالاختلافات الثقافية والاثنية والاقليمية فان لم تحاول فرنسا ان تواجه العالم مستقبلاً بهذا الوجه الجديد فان الفشل سيكون حامياً وسيحرق المجتمع بأسره.

—

عن الغارديان البريطانية وليبراسيون الفرنسية

دانييل جولي: مؤرخة وعالمة اجتماع تعيش في برمنغهام في بريطانيا منذ عام ١٩٧١ وهي فرنسية وتدير احد اشهر مراكز البحوث البريطانية حول قضايا الهجرة، والاندماج، والهوية والانتماء العرقي.

❖ ايمانويل وولرشتاين: أستاذ البحث في جامعة يال الاميركية ومؤلف كتاب: اقول القوة الاميركية: أميركا في عالم فوضوي والصادر عام (٢٠٠٥).

انتهى حلم إسرائيل الكبرى لكن الفلسطينيين بحاجة إلى تماسك داخلي اضافي

بغداد / المدى

استهل الفلسطينيون عامهم بانتخاب رئيس جديد بعد رحيل زعيم لم يعرف الفلسطينيون غيره منذ قرابة أربعين عاماً، وفاز محمود عباس مرشح حركة فتح بأغلبية ٦٢٪ بعد ان قاطعت الانتخابات حركتي حماس والجهاد الإسلامي. جرت الانتخابات باشراف قرابة ٨٠٠ مراقب دولي ابرزهم الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر ونائب رئيس الاتحاد الأوروبي بمعية ٢٨ عضواً من البرلمان الأوروبي إضافة إلى رئيس وزراء فرنسا الأسبق ميشيل روكارد.

جاء فوز محمود عباس تأكيداً على النهج التفاوضي في حل القضية الفلسطينية وانعكاساً لمرحلة جديدة تتمثل في الانتقال التام من مرحلة الصراع إلى الحوار للوصول إلى السلام. في بداية شهر شباط وبعد اقل من شهر على انتخابه، التقى الرئيس محمود عباس رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون في قمة شرم الشيخ ليؤكد له بان زمن العنف والقتل قد ولى وحل زمن التفاوض، وفي اعقاب اللقاء صدرت الاوامر للجيش الإسرائيلي بوقف العمليات العسكرية والاستعداد لاعادة الانتشار في الضفة الغربية وفقاً لجدول زمني يجري تنفيذه وفقاً للأوضاع الأمنية.

وفي خضم الصراع من اجل تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة، ظهرت بوادر أزمة بين كتلة فتح داخل المجلس التشريعي ورئيس الوزراء احمد قريع وكأنها تمهيد لازمات لاحقة شهدناها أواخر العام متمثلة بصراع حقيقي داخل فتح بين الحرس القديم والحرس الجديد. تشكلت الحكومة بعد مخاض عسير، من أعضاء أغلبهم من خارج المجلس التشريعي وضمت العديد من المختصين والتكنوقراط، إلا ان هذه التشكيلة كانت مصممة كل اشكال داخلي أكثر منها لتنفيذ برنامج سياسي وأمني محدد سلفاً، تعهدت الحكومة الجديدة بالتركيز على ثلاث مهام رئيسة وهي الحفاظ على الأمن ومواصلة الاصلاح والعمل على استكمال الانتخابات البلدية والتشريعية. جرت الانتخابات المحلية الأولى في قطاع غزة أواخر كانون الثاني، وفيما عد أول استفتاء حقيقي في غزة لم يجر منذ قرابة ثلاثة عقود حققت حركة حماس تقدماً لم يتوقعه أكثر الأشخاص تفاؤلاً من انصار الحركة، فقد تمكنت قائمة الاصلاح والتغيير التي دعمتها حماس من احراز التقدم وضمنت الاغلبية المريحة في سبعة من أصل عشرة مجالس جرت فيها الانتخابات .حملت هذه النتائج دلالات مهمة تظهر في مجملها ان هناك تغيراً في الشارع الفلسطيني لمصلحة البرامج الاقتصادية والاجتماعية التي تطرحها حماس، ضعف وتراخي حركة فتح المنقسمة على عدة تيارات وتكتلات وصلت إلى حد التنافر مما افقدها جزءاً كبيراً من الالتفات الجماهيرية هذا التناحر السياسي الداخلي مع انتشار فوضى السلاح وظهور عصابات محلية تعتدي على المواطنين، إضافة إلى استمرار حماس والجهاد الإسلامي في اطلاق صواريخها من القطاع ادت إلى توقف عملية اعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية.

وبالرغم من وعود الرئيس محمود عباس بالحد من الانفلات الأمني، ألا ان فوضى السلاح عمت مدن وقرى الضفة الغربية وغزة. توج هذا الفلتان بقيام بعض العناصر المسلحة باغتيال اللواء موسى عرفات مستشار الرئيس للشؤون العسكرية، وابن عم الرئيس الراحل ياسر عرفات. وتبنت لجان المقاومة الشعبية في غزة عملية الاغتيال متهمة اللواء موسى عرفات بالفساد والاعتداء على ممتلكات وحرمات المواطنين. عكست هذه العملية، إضافة إلى استشراء الجريمة والسرقة في عموم الضفة الغربية وقطاع غزة، مدى الضعف الذي تعاني منه الأجهزة الأمنية الفلسطينية، مما أثار التساؤلات حول مدى قدرة هذه الأجهزة على السيطرة على غزة وضبط الأمن فيها بعد انسحاب إسرائيل.

يبدو ان رحيل الرئيس عرفات، الداعم الرئيس للعناصر المسلحة في لجان المقاومة الشعبية وغيرها من التنظيمات غير الرسمية، سياسياً ومالياً، قد افقد هذه العناصر مصدر قوتها وتمويلها فانفرط عقدها وبدأت بخلق حالة من الفوضى لترغم القيادة الجديدة في السلطة الفلسطينية على الاعتراف الرسمي بها ودمجها باجهزة الشرطة والأمن.

خطة فك الارتباط والانسحاب من غزة:

استند شارون في خطته على ذريعة حماية إسرائيل من العمليات الانتحارية وعدم وجود شريك فلسطيني يمكن التباحث معه في خطة السلام، ولتجاوز الجمود السياسي هدفت خطة شارون إلى نقل إسرائيل إلى واقع أمني وسياسي وديموغرافي أفضل. تضمنت الخطة بناء جدار فاصل يعزل مدن وقرى الضفة الغربية عن الكتل الاستيطانية الكبيرة القائمة على حافات الضفة الغربية، مع فك مستوطنات غزة وسحب القوات الإسرائيلية من القطاع. حظيت خطة شارون بموافقة امريكية مع ان الإدارة الأمريكية اعترضت مراراً على مسار بناء الجدار الذي تسبب في مصادرة العديد من أراضي الفلسطينيين وابتعاده عن مسار (الخط الأخضر) الذي يفصل إسرائيل عن الضفة الغربية وفق حدود عام ,١٩٦٧ وبرغم رفض المستوطنين عملية الانسحاب من غزة إلا انها حظيت بموافقة عموم الإسرائيليين بضمنهم زعامات حزب العمل كونها تسير في الاتجاه الذي يرغبون فيه ويتلخص بالحفاظ على الأمن الإسرائيلي وكون الخطة تشكل انفصالاً عن أكبر قد ممكن من "الفلسطينيين" مع الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من (الأرض). إلا ان خطة فك الارتباط، من الناحية الستراتيجية، تضع وللمرة الأولى "الحدود الجغرافية النهائية" لدولة إسرائيل وتشكل أول انسحاب فعلي من أراض فلسطينية مما يشير إلى اندحار الفكرة الصهيونية الدينية القائمة على دولة إسرائيل الكبرى، الدولة اليهودية التي تمتد من النيل إلى الفرات. وبهذا يضع شارون نفسه في مصاف الآباء اليهود الأوائل الذين مهدوا لقيام دولة يهودية في فلسطين وقادوها في مراحل تكوينها الأولى بدءاً من حاييم ودايزمان وانتهاء بن غوريون.

بدأ الانسحاب الاسرائيل من غزة في ١٧ آب، اليوم الذي (انفصلت فيه إسرائيل عن حلمها بأرض إسرائيل الكبرى) على حد تعبير احد المعلقين الإسرائيليين، وبدأت نهاية حكم عشرات السنين في قطاع غزة، كان بكاء وعويل المستوطنين الصفة المميزة للانسحاب الذي زاد من عمق الهوة في المجتمع الإسرائيلي وبشر بأن هذا المجتمع يسير نحو انقسام آخر، وان ما ستتركه خطة الانفصال واخلاء المتسوطنات من جروح ستكون أعمق من أن تعمل السنوات على التئامها.. هذا الانقسام سنرى آثاره فيما بعد عندما انسحب شارون من حزب الليكود الذي كان احد مؤسسيه، ليشكل حزباً آخر. إذا كان الحلم الإسرائيلي . الصهيوني قد تغير إلا ان هناك من يعكف على وضع حلم آخر يتناسب والواقع الجديد، من اجل وضع حد للايديولوجية الصهيونية العلمانية التي تفوقت . على الأقل في الوقت الراهن . على الصهيونية الدينية المتطرفة.

مع رحيل آخر جندي اسرائيلي تنسمت غزة هواء الحرية لأول مرة بعد ٣٨ عاماً من الاحتلال، ورفع العلم الفلسطيني في ١٢ أيلول على أراضي المستوطنات التي تسلمتها قوات الأمن. عمت الفرحة جميع مدن ومخيمات وقرى غزة، وصار بامكان الاهالي التنقل في عموم القطاع بعد زال الحواجز العسكرية الإسرائيلية التي ذاق الفلسطينيون عندها الويل والعذاب. قيادة السلطة الفلسطينية اعتبرت هذا اليوم يوم فرح وسعادة افتقدها الشعب الفلسطيني قرناً من الزمن، اما الفصائل الوطنية والإسلامية فقد اعتبرته يوم انتصار فلسطيني وانجازاً وطنياً وخطوة كبرى على طريق بناء الدولة المستقلة.

بعد الانسحاب بدأ شارون يتحدث عن (تنازلات مؤلمة) في الضفة الغربية مما أثار حفيظة اليمين الإسرائيلي الذي يتزعمه، وبدأ صقور تكتل الليكود بالهجوم على شارون واتهامه بخيانة الثقة التي منحها له الناخب اليميني. ذهب شارون إلى الأمم المتحدة ليلقي خطاباً أقر فيه وللمرة الأولى بحق الفلسطينيين بإقامة دولة لهم (على أرض الميعاد) تراجعت شعبية شارون داخل الحزب وظهر تحول لمصلحة بنيامين نتنياهو على زعامة الليكود. في هذه الاثناء اشار المقربون من شارون بأنه عاقد العزم على الانفصال من الليكود وتشكيل حزب وسط.

التحول الحقيقي في السياسية الإسرائيلية جاء بعد فوز عمير بيريتس على زعامة حزب العمل وفشل شارون في اقناع الليكود بعدم تقديم موعد للانتخابات الداخلية للحزب. استقال شارون من الليكود وأسس حزب كاديما (إلى الأمام) طارحاً خطوطاً عريضة لبرنامج حزبه قائم على اقامة دولة فلسطينية مستقلة من دون القدس، منزوعة السلاح وخالية من الإرهاب. انضم إلى شارون في حزبه الجديد العديد من الشخصيات القوية داخل الليكود إضافة إلى زعيم حزب العمل السابق شيمون بيريز الذي لحق به وزير الدفاع شاؤول موفاز. هذه التشكيلات السياسية الجديدة كانت بمثابة إعلان عن نهاية فترة وبدء فترة جديدة في الحياة السياسية الإسرائيلية، تلك هي فترة الشخصيات ونهاية فترة الأحزاب والتوجهات السياسية العقائدية.

ومثلما حدثت تحولات اساسية في السياسة الداخلية الإسرائيلية، يمهد الفلسطينيون لتحقيق نقلة نوعية في نظامهم السياسي. فبعد ان أعلن الرئيس محمود عباس عن موعد انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني حتى أعلنت حركة حماس عن نيتها في المشاركة في الانتخابات وقدمت بشكل رسمي قائمة مرشحيها للانتخابات التشريعية المزمع عقدها في ٢٥ كانون الثاني القادم. هذه المشاركة سوف تفضي على الانتخابات نوعاً من التنافس الحامي بين حماس التي تتزعم (المعارضة) وبين حركة فتح التي تقود الساحة الفلسطينية خاصة بعد فوزها باغلب مقاعد البلديات في المدن الكبيرة في الضفة والقطاع.

قد يعود فوز حماس في الانتخابات البلدية في بعض جوانبه إلى خوض حركة فتح الانتخابات في عدة قوائم، لم تحسن اختيار أفرادها، روجعلت فتح قوائمها تخوض المعركة الانتخابية وحدها بحيث لم تنزل بثقلها في المعركة وظهر هذا واضحاً في سوء التنظيم والخلافات الداخلية. لقد كان خسارة فتح بمثابة الصاعق الذي فجر الازمة المستعرة اصلاً في حركة فتح.

يعود الصراع داخل فتح بين الجيل القديم (القادم من الخارج) والجيل الجديد (المحلي) الذي يعرى انه مطلق الانتفاضة ومادتها وضحيتها، إلى الأيام الأولى لعودة قيادة منظمة التحرير إلى الوطن. لكن عرفات بما يملكه من صفات قيادية وشخصية كاريزمية عالية، كان قادراً على حسم الخلافات والأزمات وخروج الجميع راضين، مع الحفاظ على وحدة حركة فتح ودورها.

بعد رحيل عرفات توزعت مراكز قوى سلطات عرفات ولم تتقدم مؤسسات الحركة في مراجعة سريعة لبنيتها وهياكلها، مما أدى إلى زعزعة حركة فتح بحيث أصبحت عملية الانتخابات التمهيدية إلى نتائج مأساوية.

لكن هناك العديد من العقبات لازالت في الطريق قد تحول دون اجراء الانتخابات في موعدها المحدد. فإسرائيل رفضت اجراء الانتخابات في القدس الشرقية كما هدد مجلس النواب الأمريكي والاتحاد الأوروبي بقطع المساعدات الاقتصادية عن السلطة الفلسطينية في حال مشاركة حماس وفوزها في الانتخابات المقبلة. وتشكل المعونات ومساعدة المانحين الدوليين، لاسيما من الاتحاد الأوروبي مصدراً رئيساً لدخل السلطة الفلسطينية التي تعاني موازنتها عجزاً دائماً. ان الانتخابات الفلسطينية المقبلة، ان جرت في موعدها أم تأجلت بضعة أشهر، والانتخابات الإسرائيلية المقررة في آذار المقبل ستكون عاملاً حاسماً في تحديد معالم سياسات الشرق الأوسط في العام الجديد.

في هذ العام تم تنصيب قداسة البابا بينيد يكتوس السادس عشر بعد اختياره اثر رحيل البابا السابق يوحنا بولص الثاني